انعقاد عمومية "تسهيلات البحرين" العادية وغير العادية

عقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. اجتماعها في يوم الثلاثاء الموافق 2021/03/30، في قاعة الاجتماعات المتعددة الأغراض في الطابق الثامن، بالمقر الرئيسي للشركة في توبلي - مملكة البحرين، بعد حصول الشركة على موافقات الجهات الرسمية والرقابية المختصة، واتخاذها كافة الإجراءات والتدابير الاحتياطية والوقائية اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) إذعانا للقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية واللجنة التنسيقية المختصة في مملكة البحرين.

حضر الاجتماع المساهمون، وأعضاء مجلس الإدارة، وسكرتير مجلس الإدارة، وممثلون عن مصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، والمدقق الخارجي للشركة، ومسجل الأسهم شركة البحرين للمقاصة، إلى جانب أعضاء الإدارة العليا للشركة، سواء عن طريق الحضور الشخصي، أو عن طريق الحضور الافتراضي عبر وسائط الاتصال المرئي.

ولقد انعقد الاجتماع برئاسة نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الدكتور عبد الرحمن علي سيف الذي استهل الاجتماع بالترحيب بالمساهمين وممثلي الجهات الرسمية وجميع الحاضرين. ومن ثم قدم نيابة عن المجلس تعازي المجلس الحارة لوفاة المغفور له بإذنه تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه.

كما وجه الدكتور عبد الرحمن علي سيف نيابة عن المجلس أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير الكبير الى قيادتنا الحكيمة على توجيهاتها السديدة للإجراءات الفعالة التي اتخذتها لاحتواء الوباء ودعمها لقطاعات الأعمال المتنوعة والتي كان لها الأثر الكبير في تخفيف الكثير من الأعباء، ووجه الشكر الجزيل أيضا إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية في البحرين على تعاونها ودعمها المتواصل، كما خص بالشكر الجزيل مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

بعد ذلك، بدأ الاجتماع لمناقشة جدول أعمال الجمعية العامة العادية والموافقة عليهما. وقد صادقت الجمعية العامة على النتائج المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، إلى

جانب مواد أخرى في جدول أعمال الجمعية العامة العادية الذي تم الإعلان عنه مسبقا. وأشار الدكتور سيف إلى "أن جائحة فيروس كورونا كان لها تأثير سلبي على جميع قطاعات الاقتصاد، وخاصة على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنشط فيها الشركة بشكل أساسي. ففي هذه الأزمة، انتهجت الشركة سياسة متحفظة في اعتماد مخصصات الديون المتعثرة، وأعطت أولوية لضمان استمرارية العمل على المدى الطويل، حيث ما زالت هناك بعض المخاطر المترتبة عن هذه الجائحة. ومع ذلك، فإن الشركة بكفاءاتها الأساسية ونموذج أعمالها التجارية ومركزها المالي الرصين، ستواصل دعم عملائها وستحقق عوائد جيدة لمساهميها بمجرد عودة الأنشطة الاقتصادية إلى طبيعتها".

يشار أن المجموعة المجموعة صافي خسارة قدرها 4.3 مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بانخفاض كبير مقارنة مع 17.1 مليون دينار بحريني أرباحاً في الفترة نفسها من العام 2019، كما بلغ العائد على السهم (21) فلسا بالمقارنة مع 85 فلسا عن العام الماضي وبلغ إجمالي الخسارة الشاملة للمجموعة مبلغا وقدره 8.0 مليون دينار بحريني مقارنة بإجمالي أرباح بلغت 14 مليون دينار بحريني للمجموعة للفترة نفسها من العام الماضي. كما حققت الشركة صافي فوائد مكتسبة بلغت 23.5 مليون دينار بحريني، منخفضا بنسبة 12% مقارنة بمبلغ 26.7 مليون دينار بحريني في الفترة نفسها من العام الماضي. كما حققت الشركة صافي أرباح تشغيلية بلغت 33.8 مليون دينار بإنخفاض مقداره 25% مقارنة مع مبلغ 45.3 مليون دينار بحريني في الفترة نفسها من العام 2019.

وتعليقًا على النتائج المتحققة، صرح العضو المنتدب السيد رياض ساتر أن الشركة ستستمر في دعم عملائها وضمان توفير خدماتها طوال فترة الأزمة التي خلفتها جائحة كورونا دون أي انقطاع وذلك بفضل الاستثمارات في المبادرات الرقمية لتلبية احتياجات العملاء. كما تم تقديم جميع الخدمات للعملاء مع الامتثال الكامل لتوجيهات الحكومة الموقرة في هذا الشأن، مع إعطاء الأولوية لسلامة موظفينا. وعلى الخطى ذاتها، ونظرا لما تتمتع به المجموعة من وضع مالي متين، ستواصل جهودها البحث عن فرص استثمارية واعدة بغية التوسع في العمل التجاري وتنويع مصادر إيراداتها وتنمية أموال المساهمين .

بعد ذلك، استعرض العضو المنتدب السيد رياض ساتر أداء الشركة الأم وجميع شركاتها التابعة لها. ففي عام 2020 ، سجلت شركة تسهيلات البحرين خسارة صافية بلغت 3.6 مليون دينار بحريني (مقابل صافي أرباح 13.9 مليون دينار بحريني في عام 2019) بعد أن شهدت الشركة ضغوطات كبيرة في السوق بسبب عدم قدرة العملاء الملتزمين بدفع أقساطهم على الوفاء بالتزاماتهم بسبب الصعوبات التي يواجهونها جراء الأزمات المستمرة. وقد أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات جديدة وعديدة لتوفير إجراءات ميسرة للعملاء المستحقين لتخفيف الصعوبات عنهم عن طريق منحهم الفرصة لتأجيل الأقساط لفترات تصل إلى 10 أشهر في عام 2020. كما لاحظت الشركة أيضاً زيادة في طلبات إعادة الجدولة من العملاء الذين لم يواجهوا صعوبات في التدفقات النقدية في الماضي. وجراء ذلك تعاملت الشركة بمرونة مع عملائها المستحقين، في الوقت الذي حرصت فيه على زيادة مخصصات القروض بشكل ملحوظ على أساس متحفظ لمعالجة ومواجهة الزيادة المحتملة في خسائر الائتمان المتوقعة من محفظة القروض. كما قامت الشركة بتحديث البيان المتعلق بمستويات المخاطرالمقبولة واشتراطات منح القروض والرسوم والفوائد المترتبة ووضع شروط تسعير ميسرة للمنتجات بما يعكس الحقائق الجديدة وواقع السوق .

وبسبب هذه الأوضاع السوقية الصعبة، حرصت الشركة على أن تتخذ درجات أعلى من الحيطة والحذر في فتح القروض الجديدة وقننت من سياساتها الخاصة بذلك مراعاة للظروف. وقد اتضح ذلك بجلاء في إجمالي القروض الجديدة المقدمة خلال العام والتي بلغت 39.4 مليون دينار بحريني (مقابل 151 مليون دينار بحريني في عام 2019). كما أولت الشركة خلال عام 2020 أهمية قصوى للمحافظة على السيولة والملاءة المالية في مقابل زيادة حجم المحفظة. وواصلت الشركة تركيزها على تطوير وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر من خلال إشراك مستشارين مستقلين لمراجعة ممارسات إدارة المخاطر في الشركة واقتراح المزيد من التحسينات عليها في حين استمرت الشركة في استثماراتها في التقنيات الرقمية لتعزيز أطر التواصل مع العملاء وتوطيد العلاقات معهم.

ومن جهة أخرى، استمر سوق السيارات في انخفاضه الملموس في مبيعات السيارات الجديدة، وقد لوحظ هذا الاتجاه أيضًا في مبيعات السيارات المستعملة، مع قيام العملاء بالتوجه نحو السيارات ذات المحركات الأصغر والأقل سعراً. وقد كان لذلك تأثيره على حجم تطلعاتنا بالنسبة لقروض السيارات، ومبيعات شركات السيارات، وحجم مبيعات بوليصات التأمين على السيارات. وانتهجت

الشركة سياسة انتقائية في تقديم القروض العقارية الجديدة على ضوء الأنشطة العقارية والأسعار غير المحفزة. كما انتهجت الشركة سياسة انتقائية في الموافقة على القروض الشخصية الجديدة حيث استمر الطلب من العملاء الحاليين والجدد بوتيرة مرتفعة. وقد شهدت محفظة بطاقات الائتمان للشركة انخفاضًا في حجم المحفظة والإنفاق بالعملة الأجنبية نتيجة للانخفاض الكبير في حركة السفر إلى الخارج بسبب القيود المستمرة بسبب جائحة كورونا. وسوف تستمر الشركة في مراقبة حركة السوق الحالية والمخاطر الائتمانية المتزايدة، وسوف تعمل على عودة أنشطتها التجارية الجديدة عند تجدد الانشطة السوقية وحدوث تحسن في مؤشرات الانشطة الاقتصادية الهامة.

من جهتها، سجلت الشركة الوطنية للسيارات خسارة صافية بلغت 0.4 مليون دينار بحريني (مقابل 2.1 مليون دينار بحريني في عام 2019)، علماً بأن هذه النتائج لم تأخذ في اعتبارها الدعم الحكومي، والتي إذا أُخذت في الاعتبار، فإن الشركة الوطنية للسيارات كانت ستحقق أرباحا صافية قدرها 0.4 مليون دينار بحريني.وتعتبر هذه النتائج طيبة بشكل خاص إذا أخذنا في اعتبارنا الانخفاض الكبير في مبيعات السيارات الجديدة خلال العام وانكماش الهوامش الربحية بسبب تراكم عدد السيارات المعروضة للبيع في البلاد حيث يتجاوز العرض الطلب من قبل العملاء. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع صناعة السيارات في العالم يشهد اضطرابات هائلة، حيث تمتد هذا العوامل لتشمل تقنيات السلامة والتقنيات الذكية الجديدة الى المحركات ذات الكفاءة الكبيرة في استهلاك الوقود إلى المنافسة الشديدة في خفض تكلفة تملك السيارات وتلقي بظلالها سلباً على هيكلية الإيرادات المتحصلة من قطاع وكالات بيع السيارات الجديدة. وقد حرصت الشركة، في هذه البيئة المتغيرة، على تركيز طاقتها على المراقبة الفعالة لمخزون السيارات والحرص على توفير موديلات متنوعة من السيارات، والإستفادة من فعالية القوى العاملة المحدودة ذات الكفاءة والمهارات والتركيز القوي على رضا العملاء وعلى تحسين تكلفة تملك السيارات الجديدة. واستمرت الشركة في تركيزها القوي على تلبية توقعات العملاء بل وتجاوزها في عمليات ما بعد البيع.

وبالنسبة لشركة التسهيلات للسيارات، فقد سجلت خسارة صافية قدرها 0.6 مليون دينار بحريني (مقابل أرباح صافية بلغت 271 ألف دينار بحريني في عام 2019)، وهذه النتائج هي دون الأخذ في الاعتبار الدعم الحكومي، والتي إذا أخذناها في الاعتبار، فإن خسارة شركة التسهيلات للسيارات

كانت ستنخفض إلى 0.4 مليون دينار بحريني. وقد تأسست هذه الشركة بهدف إنشاء محفظة من العلامات التجارية الصينية عالية الجودة لاستيعاب حركة تحول العملاء من السيارات ذات الأسعار المرتفعة إلى السيارات ذات القيمة المنخفضة بسبب انخفاض الدخل المتاح لهم. وقد تمكنت الشركة من تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل جيد محققةً نجاحاً كبيراً لسيارات جي اي سي الصينية في البحرين بعد أن كان للانخفاض الكبير في مبيعات السيارات في عام 2020 تأثيراً سلبياً على أدائها. كما أدى إطلاق علامتين تجاريتين جديدتين هما "هافال" و "جريت وول" في نهاية عام 2019، إلى زيادة التكاليف العامة الاجمالية التي تكبدتها الشركة. وعلى الرغم من أن هاتين الماركتين الجديدتين قد حظيتا باستحسان العملاء بل ومن المتوقع أن تحقق نتائج واعدة، إلا أن الأمر قد يستغرق عامين إلى ثلاثة أعوام حتى تحقق أي ماركة تجارية جديدة نقطة التعادل في ميزان الربح والخسارة. والجدير بالذكر أن جميع العلامات التجارية التي طرحتها الشركة في البحرين قد حققت تطورا كبيرا في مجال التقنيات الصديقة للبيئة، والتصميمات الجذابة، والميزات المستقبلية، وتوافرها بأسعار معقولة، وهي تتميز بإمكانات هائلة عند عودة التوازن للسوق.

أما على صعيد خدمات التأمين، فقد حققت شركة التسهيلات لخدمات التأمين أرباحا صافية بلغت 171 ألف دينار بحريني (مقابل 0.7 مليون دينار بحريني في عام 2019). وكانت هذه النتائج دون الأخذ في الاعتبار الدعم الحكومي. وإذا أخذنا ذلك الدعم في الاعتبار، فإن شركة التسهيلات لخدمات التأمين كانت ستحقق أرباحا صافية قدرها 279 ألف دينار بحريني. وقد استمرت الشركة في تحقيق أداء جيد على الرغم من ظروف السوق الصعبة وذلك بسبب استراتيجيتها الهادفة الى رقمنة نشاطاتها وأعمالها والتقليل من هيكل التكلفة.وقد أدى انكماش مبيعات السيارات الجديدة والتحول الملحوظ من جانب العملاء إلى السيارات ذات الأسعار المنخفضة إلى انخفاض إجمالي الدخل من أقساط التأمين. وقد استمرت الشركة في العمل مع شركائها الاستراتيجيين من شركات التأمين لتقديم منتجات فريدة ومتميزة من خلال الاستفادة من الكفاءات الأساسية لمجموعة شركة البحرين للتسهيلات التجارية للتعامل مع قطاعات السوق الجديدة لزيادة انتشارها وتوسيع مداها.

وعلى صعيد الخدمات العقارية، حققت شركة التسهيلات للخدمات العقارية أرباحا صافية بلغت 93 ألف دينار بحريني (مقابل 0.2 مليون دينار بحريني في عام 2019). وكانت هذه النتائج دون الأخذ في الاعتبار الدعم الحكومي، والتي إذا أُخذت في الاعتبار، فإن شركة التسهيلات للخدمات العقارية

كانت ستحقق أرباحا صافية قدرها 177 ألف دينار بحريني. وقد ظل سوق العقارات بمجمله يتسم بالضعف في ظل وجود انخفاض ملحوظ في الطلب على شراء واستئجار العقارات، والشح في السيولة وحالة الركود العام الذي يشهده السوق في قطاع الاستثمارات العقارية الجديدة إلى اجراء تصحيح في أسعار العقارات في مناطق معينة. وقد أثرت الظروف الحالية للسوق على خطط الشركة لتصفية مخزونها العقاري من الأراضي والشقق في مشاريعها الحالية. هذا فيما تواصل الشركة سعيها الى تحقيق نوع ثابت وسنوي من العائدات على العقارات الاستثمارية. وبسبب مغادرة العديد من الوافدين للبلاد، تأثرت المباني السكنية التي تقدم خدماتها في الغالب للوافدين، وأيضا بسبب تحول بعضهم إلى بدائل منخفضة التكلفة تتوافق مع مداخيلهم المتاحة والمنخفضة.

وفي مجال تأجير السيارات، كانت شركة التسهيلات لتأجير السيارات من بين أكثر الشركات تضرراً بسبب الجائحة المستمرة. وكان لإغلاق جسر الملك فهد ومطار البحرين الدولي دوراً كبيراً في انخفاض الطلب على خدمات التأجير قصيرة الأجل لمعظم فترات عام 2020. ونظراً لأن معظم الناس يعملون من منازلهم، بسبب التوجيهات الحكومية وظروف السوق، فقد انخفض الطلب أيضاً من جانب الأفراد على عقود الإيجار طويلة الأجل. وتتواصل الشركة مع العملاء من الأفراد والشركات لتقديم خدمات التأجير كحلول ممكنة مع إمكانية تخفيض تكلفة التأجير. وفي هذا الخصوص، تمتعت عقود الإيجار طويلة الأجل وقصيرة الأجل مع العملاء من الأفراد والشركات بحالة من الاستقرار الجيد، حيث تمتلك الشركة مجموعة جيدة من السيارات ذات الكفاءة العالية التي تحصل عليها من الشركات الشقيقة وهي الشركة الوطنية للسيارات وشركة التسهيلات للسيارات، في حين تعمل الشركة على إضافة عقود جديدة في محفظتها بهوامش ربح أعلى. وقد أعلنت الشركة عن تحقيق خسارة صافية بلغت 27 ألف دينار بحريني (مقابل أرباح صافية بلغت 100 ألف دينار بحريني في عام 2019). وكانت هذه النتائج دون الأخذ في الاعتبار الدعم الحكومي والتي إذا تم أخذها في الاعتبار، كانت شركة التسهيلات لتأجير السيارات سوف تعلن عن أرباح صافية تبلغ 11 ألف دينار بحريني.

أما بالنسبة لمجموعة شركة البحرين للتسهيلات التجارية فقد واجهت تحديات معينة في السيولة مع تأجيل الأقساط بناء على تعليمات الجهات الرقابية. ونظراً للسياسة المنتهجة في توسيع مواعيد الاستحقاق للديون الحالّة ، فقد استطاعت الشركة أن تحافظ على مركز مالي قوي من حيث

السيولة المالية. كما استطاعت الشركة وبنجاح خلال العام تسديد قرض مشترك قيمته 80 مليون دولار أمريكي، علاوة على سداد قرض مشترك بقيمة 125 مليون دولار أمريكي في تاريخ استحقاقه. وقد تم سداد هذين القرضين من خلال إصدار قرضين جديدين محددي الأجل. وتتمتع المجموعة بمعدل مديونية منخفض بواقع 1.8 ضعفاً، وعليه ستواصل جهودها للبحث عن فرص استثمارية واعدة بغية التوسع في العمل التجاري و تنويع مصادر إيراداتها وتنمية أموال المساهمين.

وفي ختام تصريحه، أعرب العضو المنتدب السيد رياض ساتر عن قوة ومتانة نموذج الأعمال التجارية للمجموعة وشركاتها التابعة وثقة ودعم عملاء الشركة لمنتجاتها والتزام الموظفين وجهودهم الدؤوبة في العمل على تلبية احتياجات العملاء. هذا في الوقت الذي ستواصل فيه الشركة جهودها الحثيثة في تحسين خدماتها وابتكار منتجات جديدة بغية تلبية احتياجات الزبائن تتماشى مع حياتهم العصرية. وعلى الخطى ذاتها، ونظرا لما تتمتع به المجموعة من وضع مالي متين، ستواصل الشركة ترسيخ أسس قواعد العمل المشترك مع جميع شركائها لتنفيذ مبادرات تجارية واعدة.

وبعيد الإنتهاء من الجمعية العامة العادية، عقد المساهمون جمعية عامة غير عادية، حيث أقروا فيها تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بعد الحصول على موافقة الجهات الرسمية ذات العلاقة.